

مجهودات الحكومة المصرية من أجل تعزيز وحماية وضمان تمتع

كبار السن بكمال حقوقهم

تقوم لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بعدد من الخطوات التي من شأنها تعزيز وحماية وضمان تمتع كبار السن بكمال حقوقهم من خلال الآتي:

١. القيام بسلسلة من الزيارات الميدانية لتفقد أوضاع دور رعاية المسنين بالتعاون مع جمعية "معاً من أجلك" والمركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية.
٢. دراسة جدوى انشاء مجلس قومي لكبار السن، أو الاكتفاء بتطوير المؤسسات المعنية القائمة بالفعل.
٣. عقد عدة دورات تدريبية للعاملين في دور رعاية المسنين، وذلك لرفع الوعي بحقوق كبار السن.
٤. مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بحقوق كبار السن لتواءم مع الدستور الجديد الذي تمت صياغة مواده بما يتفق مع مبادئ وقيم حقوق الإنسان من خلال المادة ٨٣ من الدستور والتي تنص على "التزام الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتوفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وذلك على نحو يضمنه القانون".
٥. تعاون الأجهزة التنفيذية والتشريعية لتحمل مسؤوليتها في توفير الرعاية الكافية لكبار السن.